Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

دولة المدينة (أثينا) ودورها في التطور السياسي

أبوصلاح إبراهيم أبوصلاح
متعاون مع الجامعات الليبية
abosalahibrahim94@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/12/18 –تاريخ المراجعة: 2025/12/20– تاريخ القبول: 2025/12/24– تاريخ للنشر: 2026 /1/27

الملخص
اختيار دراسة دولة المدينة (أثينا) لما امتازت به تلك الدولة من ممارسة سياسية فقد كانت نموذج ديمقراطي فريد وجعلها تكون النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية ، وهذه بطبيعة الحال مع بعض التحفظات حول هذه الممارسة الديمقراطية ، ومهما يكن فإن تجربة أثينا السياسية ناجحة لأن المفكرين اليونانيين اعتمدوا منهج الملاحظة والتخطيط لكي يضمنوا للقبائل اليونانية الاستقرار السياسي والتغلب على الصراعات الاجتماعية التي كانت موجودة والتي كانت تقف أمام تقدم المجتمع .
الكلمات المفتاحية: دولة المدينة – أثينا – التطور السياسي

Abstract
The choice of studying the city-state (Athens) is due to the political practice that this state was distinguished by. It was a unique democratic model and made it the first nucleus in discussing political issues. This is of course with some reservations about this democratic practice. However, the political experience of Athens is successful because the Greek thinkers adopted the method of observation and planning in order to ensure political stability for the Greek tribes and overcome the social conflicts that existed and that stood in the way of the progress of society

المقدمة:

المدينة الإغريقية كناية عن دويلة نواتها المدينة بمفهومها الحالي وتتبعها المدن الصغيرة والقرى المجاورة لها وعندما نقول مدينة أثينا نعني بذلك دولة أثينا، وقد جاء اختيارنا لدراسة دولة المدينة (أثينا) لما امتازت به هذه الدولة من ممارسة سياسية ونموذج ديمقراطي فريد جعلها تكون النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية، وهذه بطبيعة الحال مع بعض التحفظات حول هذه الممارسة الديمقراطية، ومهما يكن فإن تجربة أثينا السياسية ناجحة لأن المفكرين اليونانيين اعتمدوا منهج الملاحظة والتخطيط لكي يضمنوا للقبائل اليونانية الاستقرار السياسي والتغلب على الصراعات الاجتماعية التي كانت موجودة والتي كانت تقف أمام تقدم المجتمع، زيادة على هذا فإن العلماء والمفكرين اليونانيين كرسوا مجهوداتهم العلمية لخدمة المصلحة العامة ودعوا إلى إقامة نظام سياسي يحقق العدالة ويثقف ويعلم ويربي النشئ الصاعد.

أولا: مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الرئيسية التي يطرحها الباحث تمثلت في شكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي ساهم في

انشاء دولة المدينة (أثينا) وتحديد معالما والدور الذي لعبته في تحديد العلاقة بين طبقات المجتمع الأثيني ، بالإضافة إلى الأدوار الرئيسية التي قامت بها من أجل ضمانها واستقرارها.

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء حول دولة المدينة، والعمل على إيجاد منظومة ديمقراطية متكاملة نتج عنه تطور في النظام السياسي.

ثالثا: أهداف البحث:

1- التعرف علي الظروف الاجتماعية والثقافية في دولة المدينة (أثينا).

2- تحليل المؤسسات السياسية لدولة المدينة (أثينا).

3- تقييم النظام في أثينا.

رابعا: فرضية البحث:

ظهرت في بلاد اليونان نظام عرف باسم نظام دولة المدينة فالمجتمع اليوناني تميز بأنه كان عبارة عن وحدات سياسية مستقلة عن بعضها فأصبحت كل مدينة لها مقومات الدولة، فعرفت بلادهم نظام دويلات المدن الصغيرة لكل دولة سلالتها الحاكمة وجيشها وحدودها وأبرز هذه الدويلات كانت أثينا.

خامسا: حدود البحث:

- حدود مكانية: نطاق هذا البحث كان دولة المدينة أثينا.

- حدود زمانية: يتم تناول البحث في حقبة نشوء النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمدينة أثينا .

سادسا: منهج البحث:

سيتبع الباحث في هذا البحث المنهج التاريخي للحصول على هذه المعارف المتنوعة وذلك قصد دراستها وتحليلها ومعرفة بعض العمليات الاجتماعية فيها.

ثامنا: تقسيم البحث:

سنقوم بتقسيم موضوع البحث تبعا للخطة التالية:

المطلب الأول: الظروف الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في ظهور دولة المدينة
المطلب الثاني: المؤسسات السياسية لدولة المدينة (أثينا)
المطلب الثالث: تقييم النظام اللاتيني

المطلب الأول: الظروف الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في ظهور دولة المدينة

تكونت اليونان من وحدات سياسية متباعدة بين الجبال والسهول والسواحل عرفت (بالبولس) وكانت صغيرة الحجم، قليلة السكان ، فقيرة الموارد الطبيعية ، تباينت النظم السياسية فيما بينها ، كما إنها كانت متغيرة باستمرار ، ذلك التباين والتغير أثار تساؤلات الفلاسفة اليونانيين ، مما دفعهم للبحث عن أسباب ذلك التعدد والتغير في محاولات للوصول للنظام السياسي الأمثل.

ومن بين تلك المدن ، " التي عرفت خلال الفترة الممتدة من حوالي 1100 ق.م إلى أواخر القرن السادس وهى الفترة التي

ظهرت فيها دولة المدينة في اليونان »[1] مدينة (أثينا) ، والتي جسدت خلال القرن الخامس ق.م المشاركة السياسية المباشرة.

يصف أرسطو الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل عهد صولون* بأنها كانت تعتمد على الزراعة بشكل أساسي ، وإن الملكية فيها كانت غير محددة ، ونتيجة لذلك فقد أمتلك الأرض الأقلية ، بينما تقوم الأغلبية بستأجارها مقابل رهن أجسادهم هم وبنوهم ونساؤهم . ولذلك ضلت حرية وجهد المستأجر رهن لدى مالك الأرض ، إلى حين موعد تسديد قيمة الإيجار ، فإن لم يستطع القيام بذلك ، يصبح تلقائيا عبد لدى مالك الأرض ، يحق له الإبقاء علية أو بيعة . هذا الشكل من التعامل أو علاقة العمل لم يكن يخضع في تنظيمه للعرف وإنما اقتضاه الدستور الاثيني في تلك الفترة[2].

انعكس ذلك الوضع على الحياة السياسية ، مما جعل تبؤ السلطات يتم المرتبة الاجتماعية والاقتصادية حيث يعهد لمنصب الملك لأكبر هم مكانة ، ويليه القائد الأعلى ، ثم الحاكم، هذه المناصب أقدمها عهدا أكبرها شأنا، ويتولى أصغرها شأنا مهامه حسب ما يسند أو يعهد إلية من صلاحيات من المنصب الأعلى منه ، أي ليس حسب ما يرثه عن سلفة من صلاحيات ، ومن حيث مدة شغل تلك المناصب فقد تقلصت من شغلها مدى الحياة إلى تحديدها بسنوات معدودة.

استحدث اللاتينيون إضافة إلى تلك المناصب منصب المشترعون* – السلطة التنفيذية – ، وقد أنيطت

بهم مهمة إعداد مشروعات القوانين كما يتولون تسجيلها ونشرها ويسهرون على حفظها وتطبيقها "[3]، وقد حددت فترة البقاء في تلك المناصب لمدة سنة واحدة.

نتيجة لذلك التطور السياسي ، أصبح نظام الحكم الملكي ، والذي يعتبر أول نظم الحكم التي عرفتها أثينا يفقد تماسكه ، فبعد أن كان الملك يستحوذ على السلطات التنفيذية والقضائية والعسكرية والتشريعية ، استطاعت الطبقة الأرستقراطية ونتيجة لتحكمها في مورد الإنتاج الوحيد وهو الأرض الزراعية ، من تقاسم السلطة التشريعية معه وذلك من خلال مجلس عرف باسم (أريو باجوس) . أيضا تمكنوا ونتيجة مشاركة الملك في السلطة التشريعية من انتزاع مناصب في (الاركون) – السلطة التنفيذية – وأيضا مناصب في الجيش ، فاستولوا بالتالي على السلطة.

وبنمو التجارة التي تعتبر المورد الثاني للاقتصاد في تلك الفترة ، برزت طبقة جديدة وهي طبقة التجار ، ولإدراكهم لأهمية دورهم في الحياة الاقتصادية وقوة تأثيرهم في الحياة العامة ، أصبحت تلك الطبقة تبحث عن دور لها في السلطة السياسية ، نتيجة لضغطه على الطبقة الأرستقراطية ، نشأ تحالف بين الطبقتين وكونا معا ما عرف بحكم الأوليغارشية

وعلى اثر ذلك النمو الاقتصادي، والذي وفر بعض الحرف الصناعية البسيطة كما وفر العديد من الأعمال الخدمية . أدي إلى صعود قوى اجتماعية جديدة أصبحت هي الأخرى تبحث عن دور لها في الحياة السياسية ، البحث عن هذا الدور جاء نتيجة لعدم حصولها على حاجاتها وشعورها بأهميتها في الحياة الاقتصادية و للمجتمع بشكل عام .

ونظر لعدم استجابة طبقة الإقطاعيين والتجار لذلك احتدم الصراع بينهم وانتهى باتفاق الطرفان على انتخاب صولون

---

[1] (الشيخ ، 1993 ، ص 32) .

* صولون ، حكيم من حكماء اليونان وضع دستور لبلاده، وحلفهم أن يقروه لمائة عام وذلك سنة 592 ق.م.

[2] (طاليس ، 1967 ، ص 10) .

* المشترعون : هم ثلثا هيئة الحكم التسمعة المرجع السابق ص 151 .

[3] المرجع السابق ، ص 12

لمنصب رئيس (ألاركون) رئيس السلطة التنفيذية – وذلك للحكم بينهم ، فأناطوا به سياسة البلاد وتنظيم دستورها "[1].

وبتولي صولون الحكم ألغي التشريعات السابقة والتي تجيز استرقاق مواطن لأخر ، كما ألغى جميع الديون العامة والخاصة المترتبة على العديد من المواطنين ، وبالتالي حررهم من تلك العبودية ، كما وضع نهم تشريعات تمنع الأثينيين من ضمان القروض بأجسادهم . وعن الجانب السياسي فقد أحيا جمعية المواطنين الإكليزيا – وكذلك أسس محكمة الشعب – الهيليايا–

" لقد كان صولون مدركا بملاحظته الأوضاع التي كانت سائدة ، والأسباب التي تؤدي إلى الصراع ، وكان يعلم خصائص وأوضاع المجتمع الأثيني في حينه ، فوضع تشريعاته لتقييم نوعا من التوازن بين طبقات المجتمع من أغنياء وفقراء ، وتضع الأساس للنظام الديمقراطي"[2]

وعلى الرغم مما أحدثته تشريعات صولون من تغيرات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن ممارسة العمل السياسي ظل مرتبطا بمقدار الثروة التي يمتلكها المواطن ، فكل ما زادت ثروته كل ما سمح له بتقلد منصب أعلى.

لقد قسم صولون المجتمع الأثيني " إلى أربع فئات تؤدي الجزية: فئة الخمسمائة مذمن[3]* وفئة الفرسان[4]*، وفئة أصحاب أصحاب الفدادين. وهذه السلطات هي الحكام التسعة * ، ومناصب الخزنة ، ومناصب الباعة ، ومناصب الأحد عشر السلطات ، ومناصب مدراء الموائد والطقوس، ووزع على كل من الفئات مناصب تلائم مقدار خراجها . أما الذين يؤدون جزية الأجراء ، فلم يجعل لهم نصيبا إلا في جمعية المواطنين ومحاكم الشعب . كما ألف المجلس –السلطة التنفيذية – الفدادين[5]* ، وفئة الأجراء. وقد فرض أن تؤلف كل السلطات من طبقة الخمس مائة مدمن وطبقة الفارسان وطبقة من أربع مائة عضو"[6]

تلك التغيرات التي أحدثها صولون على شكل العلاقات الاقتصادية ، أحدثت تغير على البنية الاجتماعية ، كما أحدثت تغير على الانتماءات السياسية ، فنتيجة تبدل الأوضاع الاقتصادية للعديد من المواطنين ، تحول بعض الأغنياء منهم إلى فقراء وذلك نتيجة لإلغاء الديون ، وبقى العديد من الفقراء على حالهم ، كما نتج عن ما استحدثه من مؤسسات سياسية صراع حول تولي قيادتها ، ونتيجة لذلك لم تستقر الأوضاع

من بعد مغادرته البلاد، إلا بعد تمكن رئيس – الحزب الشعبي – في عام 563 ق.م تقريبا من الاستيلاء على السلطة والذي استقر فيها لمدة ست سنوات، إلى أنه أزيح عنها بعد فترة بسيطة ، وذلك بعد أن تألب عليه رئيسا حزبي أهل الساحل – معتدل – ، وحزب أهل السهل الأقلية – ثم عاد واسترجعها بعد غياب امتد أثنى عشر عام

---

[1] المرجع السابق ،ص18

[2] (شوفالييه ، 1985 ، ص 21–20)

[3]* مدمن : كيل يعادل اثنين وخمسين لترا تقريبا المرجع السابق ، ص 16

[4]* الفرسان : هم الذين يملكون ثلاث مائة مذمن ، المرجع السابق ، ص 16

[5]* أصحاب الفدادين : هم الذين يملكون بقرا وارضا تغل لهم مائتي مذمن ، المرجع السابق ، ص 17.

* الحكام التسعة : وهم سلطة الحاكم الأول ، وسلطة الملك ، وسلطة أمر الحرب ، وسلطة المشترعين الستة ، قبل أن يتولى هؤلاء مناصبهم يتم امتحانهم من قبل المجلس والمحكمة الشعبية ، ويسألون عن أصولهم أي اتينيين أصلين أم لا ، وهل يقومون بالتعبد للالهه ثم عن بره بوالديه ، وعن أدائه الضرائب وإذا ما اجتازوا ذلك بنجاح يقوموا بإشهاد شهودهم على ذلك ، ويفتح المجال لشكوى عليهم وإن وجد يفسح المجال للادعاء والدفاع ، ثم يعرض التصويت على المجلس والمحكمة الشعبية ، فإذا تمت الموافقة عليهم يقومون بادا القسم ، المرجع السابق ، الفصل الثامن والفصل الرابع عشر.

[6] (طاليس ، مرجع سابق ، ص.24–23)

على الرغم مما أحدثه صولون من تغيرات اقتصادية واجتماعية إلى أنه لم يحدث ذلك التغير على السلطة السياسية وذلك على الرغم من استحداثه لبعض المؤسسات السياسية . فقد ضلت السلطة مركزة في يد بعض العائلات الأرستقراطية، وضل طريق الوصول إلى السلطة إما بالعنف ، أو نتيجة ائتلاف، بعض رؤساء الأحزاب ، أو نتيجة تلقي رئيس أحد الأحزاب عون من خارج أثينا، وأحيانا نتيجة استغلال رؤساء الأحزاب

للمعتقدات الدينية التي كانت سائدة آنذاك في تأثيرهم على المواطنين "[1].

ويصف أرسطو فترة حكمهم بأنها كانت اكثر طغيانا من أبيهم[2]، واستمر حكم الطغيان من بعدهم ، ولم تستقر الأوضاع إلا بعد تولى (اكلستينس) رئيس حزب الشعب السلطة عام 508 ق.م.

ونتيجة لما ادخله هذا الأخير من تغيرات إدارية ، منها تقسيم المواطنين إلى عشرة قبائل بعد أن كانت أربعة ، وزاد من لقد تمكن رئيس حزب الشعب من فرض سيطرته على الاثينين وذلك بفضل العديد من الإجراءات والتي نجح من خلالها في جعل الاثنين يصفون عهده بزمن الهناء والسعادة " [3]، بينما لم ينجح أبناؤه بعد وفاته عام 528 ق.م في ذلك

عدد أعضاء المجلس السلطة التنفيذية – إلى خمس مائة مواطن بعد أن كان يضم أربع مائة ، هذا إضافة إلى بعض التغيرات الأخرى"[4]، أصبح النظام السياسي اكثر مشاركة . على الرغم من أن ممارسة العمل السياسي ظل مرتبطا بما يملكه المواطن من ثروة .

في عام 485 ق . م ، ثم اكتشاف بعض المناجم ، مما جعل أثينا تصبح قوة اقتصادية و من ثم عسكرية ، فعن طريق استثمارها لتلك الثروة في بناء مائة سفينة حربية استطاعت أن تفرض سيطرتها على المدن المجاورة لها ، ونتيجة لهذه السيطرة تمكنت بالتالي من فرض ضرائب عليهم .

وعن طريق تلك الثروة الطبيعية ، والضريبة المفروضة على المدن المجاورة ، انتعشت أثينا وازدهر اقتصادها. فتوفرت العديد من الوظائف العامة حيث بلغ عددها حوالي 16450 وظيفة ، مما جعل أغلب أهل الأرياف يهجرونها ويتجهون إلى العمل في المدينة ، نتيجة لما توفره تلك الوظائف من مردود مادي ، ونتيجة لذلك أصبح أغلبهم يتقاضون مهاياهم من مداخيل الدولة ، ومن بينهم القضاة وأعضاء المجلس "[5].

كما أصبحت الدولة تقوم بدفع قيمة مالية للمواطنين لكي يشاركوا في حضور اجتماعات جمعية المواطنين والمحاكم الشعبية ، فقد ثم منح " درهما لكل عضو عند حضوره الجلسة العادية ، ولجلسته الرئيسية تسع بارات . وللمحكه الشعبية ثلاث بارات لكل عضو . وعلى أعضاء المجلس خمس بارات "[6]

ومنذ أن أصبح المواطنون يتقاضون أجرا على حضور جلسات جمعية المواطنين ازداد عدد الحضور ، وأصبحت الجمعية هي المحور الأساسي للنظام الديمقراطي الأثيني" [7]، ونعتقد إن تدني مستويات الحضور هو الذي أدى إلى دفع تلك القيمة ، وذلك لغرض الحصول على التأييد الشعبي ، وكذلك لتمكن من تنفيذ بعض الإجراءات التي كانت تتطلب نصاب معين ،

---

1 المرجع السابق ، ص40

2 المرجع السابق ، الفصل السابع عشر .

3 المرجع السابق ، ص45

4 المرجع السابق ص 55-56.

5 المزيد من التفاصيل انظر ، المرجع السابق ، الفصل الرابع والعشرون

6 المرجع السابق ،ص 159

7 (الشيخ ، مرجع سابق ، ص 60).

ويذكر بأن عدد الحضور بالنسبة لجمعية المواطنين كان قليل وأقصى عدد وصله الحضور كان 3616" مواطن [1]، إلا أنه من المرجح أن يكون أقصى عدد هو (6000) ست آلاف مواطن وهو النصاب المطلوب لتنفيذ قانون النفي"* ، " فقد كان المواطنون الاثينيون يدلون برأيهم علي قطع من الفخار (أوستراكون) في جمعية المواطنين لكي يتم تطبيقه ، أيضا كان هذا العدد ضروري لتنفيذ بعض الإجراءات كمنح الحقوق المدنية أو إعطاء إذن خاص بتقديم اقتراح بالتنازل عن دين عام[2]، ونظرا لأن تلك الإجراءات قد تم تنفيذ بعضها*23 فإن هذا العدد يضل الأرجح ، وهو لا يشكل إلا نسبة 6% من إجمالي عدد سكان أثينا والذي بلغ تقريبا " 100 ألف مواطن "[3].

المطلب الثاني: المؤسسات السياسية لدولة المدينة (أثينا)

1 – جمعية المواطنين (الاكليزيا)

على الرغم من عدد سكان أثينا المشار إليه سابقا لا يبدو معقولا لتجمع في مكان واحد وفي وقت واحد في جمعية واحدة للمواطنين، إلا أنه في واقع الأمر لم تتوفر إلا جمعية واحدة للمواطنين.

"جمهور الشعب هو جمعية المواطنين التي يلتئم وينظر في شئون الدولة الخطيرة ، ويقر الشرائع"[4] تعقد جمعية المواطنين جلساتها على تل (البيناكس) في الهواء الطلق ، " أربعين اجتماعا عاديا "[5] في العام ، أي اجتماعا كل تسعة أيام تقريبا ، إضافة إلى اجتماعات استثنائية كلما لزم الأمر ، ويشارك في اجتماعات الجمعية ، الذكور من الذين " بلغوا الثامنة عشر من عمرهم"[6] ، على أن يكونوا " أحرار وليسوا من الغرباء أو النزلاء أو الأرقاء"[7] ، وذلك بصفتهم مواطنين ، ولا يحق لأي لأي مقيم من غير هؤلاء ومهما كانت مدة إقامته أو إسهامه في رقى دولة المدينة (أثينا) ، أن يشارك في الاجتماعات.

يقوم المواطنون من خلال جمعية المواطنين بالنقاش و التصويت على تثبيت أعضاء (البولية) – أعضاء السلطة التنفيذية – الذين" عينته فول القرعة "[8]، وبعضهم برفع الأيدي، ولمدة أربع سنين" [9]، كذلك يصوتون على جدول الأعمال الذي تعد تعد من قبل المجلس (البولية)، كما يقوم أعضاء الجمعية بالتصويت على جميع القضايا التي تم تداولها في المجلس و أحيلت منه إلى جمعية المواطنين، أيضا يمكن لأعضاء جمعية المواطنين توجيه تهمة الخيانة العظمي لأي كان ، هذا فضلا عن قيامهم بمحاسبة المخالفين الذين تـ إحالتهم من المجلس، كما يتولون الحكم عليهم وإحالتهم للقضاء، ويحق للمجلس استئناف ما يصدر عن جمعية المواطنين من أحكام"[10]. إلى جانب هذا يتاح" لأي فرد أن يشكو من يشاء من السلطات بتجاوزها القوانين "[11]

---

[1] (باركر ، النظرية السياسية عند اليونان - الجزء الثاني- ص 50) .

[2] (الشيخ : مرجع سابق، ص 58-59) .

* لمعرفة بعض تلك الإجراءات انظر الفصل الثاني والعشرون من دستور الأثينيين ، مرجع سابق ، ص58

* قانون النفي : قانون وضعه اكلستينس - رئيس حزب الشعب عام 508 ق.م - و أرادوا من وراء طرد نسيبة.

[3] (مجاهد ، 1992 ص 31.) .

[4] (طاليس ، مرجع سابق ، ص 66.

[5] المرجع السابق ، ص 144.

[6] المرجع السابق ، ص109

[7] المرجع السابق ، ص109

[8] المرجع السابق ، ص 85

[9] المرجع السابق ، ص 113

[10] المرجع السابق ، ص 152

[11] المرجع السابق ص 118

ومن بين أحد الاختصاصات والتي كانت في السابق للمجلس وتمكن المواطنون من توليها عن طريق جمعية المواطنين، الحكم بالإعدام والحبس والغرامات، فقد " سن قانونا يقضى بأن يحيل أحكام المجلس أو عقوباته ، أن حكم على أحد أو فرض عليه عقوبات إلى القضاء، وما يقره القضاء فيكون نافذا ".

2- المجلس (البولية)

يتكون المجلس من 500 خمسمائة عضوا ، يتم انتخابهم بالقرعة خمسين من كل قبيلة ولمدة أربع سنوات . وتترأس كل من القبائل بدورها حسب القرعة ، والمتولون الرئاسة – المستشارين الخمسين الذين يرأسون المجلس – ، يتناولون طعامهم معا في القبة – مقر المجلس – ، ويقومون بدعوة المجلس وجمعية المواطنين للانعقاد. أما المجلس فكل يوم إلا أيام العطلة ، وأما جمعية المواطنين فأربع مرات في كل دورة رئاسية ، وهم الذين ينظمون سلفا لوائح القضايا التي يجب على المجلس أن يتداول بها وجدول أعماله اليومي ومقر "جلساته"[1]، ومن تقع عليه القرعة من رؤساء المجلس يكون رئيسا عليهم ليلا ونهارا، ولا يسمح بأن يترأسهم مدة أطول من هذه الفترة، ولا أن يليها مرتين فيحافظ على مفاتيح الهياكل ، حيث تودع خزينة الدولة وسجلاتها وخاتم الأمة ومحتوم عليه أن يقيم في القبة هو وثلاثة من الرؤساء الذين يعينهم . وعندما يجمع المجلس رؤسائه أو يجمع هؤلاء الرؤساء جمعية المواطنين ، يختار رئيسهم بالقرعة تسعة مقدمين[2]*، واحدا من كل قبيلة إلا من القبيلة المترئسة. ثم يعود ويقيم من بين هؤلاء رئيسا لهم ويدفع إليهم البرنامج" [3].

أيضا يقوم المجلس بتنظيم اجتماعات الجمعية وترتيب جلساتها . هذا إضافة إلى قيامه بإعداد مشروعات القوانين والأنظمة وعرضها على جمعية المواطنين للموافقة والتثبيت ، وذلك في أول اجتماعات المجلس الرئيسية – وذلك بالتصويت عليه علنيا من قبل جمعية المواطنين.

تفرعت عن المجلس (البولية) عدد من اللجان تختص كل واحد منها في عمل والتجارة والمصلين أو ما يسمون حاليا بالجباية ، والمراجعين والأمن والرقابة ووكلاء الأسواق وأمناء كشف مراقبي مرافئ تجارية.

تتكون كل لجنة من تلك اللجان من عشرة أعضاء ، يتم اختيارهم بالقرعة ،واحد عن كل قبيلة ، تخضع جميع تلك الجان للمجلس ، ويعملون تحت إشرافه ، أيضا يقوم المجلس بامتحان الأعضاء المزمع توليهم المجلس في السنة التالية، ويحق لهم رفض وتنحية المرشحين الذين تختارهم القبائل العشرة بالقرعة، وفي نفس الوقت يحق لمن يتم رفضه أن يستأنف حكم المجلس أمام القضاء أيضا. يحددون الأيام التي تعقد فيها المحاكم جلساتها للقضاء " [4]، " ويقرون المعاهدات الدولية "[5].

3- المحاكم الشعبية (الهلياى)

وجد في أثينا "عشرة محاكم شعبية "[6]، " أكثر محاكم شعبية تتألف من واحد وخمسمائة عضوا ، وفي الدعاوى العامة ، المفروض رفعها إلى ألف قاض، يضمون محلفين الواحد إلى الآخر"[7]، يتم اختيار أعضاء المحكمة بالقرعة ويسمح"

---

1 المرجع السابق ، ص 114 _ 115.

2* المقدمين: هم المتدينين غاية التدين يكادوا لا يقدمون على عمل حتى العادي، دون أن يلتمسوا رضا السماء ، لاعتقادهم الصميم من جهة إالإنسان دون خالقه لا يقوى على إتيان عمل ، ومن جهة أخرى إن الرجل الكافر لا يمكن أن يتحلى بالفضائل الإنسانية الأساسية - الشجاعة أو القوة والفطنة أو التعقل والعدالة والإنصاف والعفة أو القناعة ، المرجع السابق ، ص 110.

3 المرجع السابق ، ص 116

4 المرجع السابق ، ص 116

5 المرجع السابق ، ص 151

6 المرجع السابق ، ص 170.

7 المرجع السابق ، ص 170.

للمواطنين المتجاوزين الثلاثين من عمرهم أن يشغلوا منصب القضاء، ما لم يكونوا من مديني الدولة أو ممن جردوا من حقوقهم المدنية "[1]، وتختص هذه المحاكم بإصدار الأحكام في القضايا المدنية والجنائية، ويتم إصدار الحكم بالإدانة وتحديد نوع العقوبة بالقرعة أيضا تقوم هذه المحاكم بإختبار صلاحية المرشحين للوظائف العامة ، كما تتولى محاسبتهم عند انتهاء مدة خدمتهم.

تتولى هذه المحاكم أيضا النظر في دستورية القوانين كما تنظر في الأضرار الواقعة على أي مواطن من جراء أي قانون تقدم بشكوى ضده إي أنها تحاكم القانون، كما تحاكم المواطنين . ويختلف عدد القضاة بالنسبة للقضايا حيث يتحدد عدد القضاء حسـ نوع القضية على ألا يقل عن واحد و مائتي عضو"[2].

المطلب الثالث: تقييم النظام اللاتيني

لقد تميز هذا النظام بالمساواة السياسية والسماح للمواطنين بحرية التعبير عن آرائهم في جمعية المواطنين ، وهذا نتيجة ما اتسمت به تلك الفترة من تسامح ديني حيث فسح المجال أمام الجدل والنقاش حول السلطة "[3]، إلا أن الممارسة السياسية ظلت مقتصرة على " الطبقتين الأوليين – طبقة أهل الخمس مائة مذمن و طبقة الفرسان – ولـم تتمكن طبقة أصحاب الفدادين من ممارسة العمل السياسي إلا سنة 457 ق.م[4]، بينما لايبدو إن طبقة الأجراء قد تمكنت من ذلك ، هذا فضلا عن إن تلك الطبقات الثلاث تحصلت على ذلك الامتياز بفضل أوضاعهم الاقتصادية المتميزة، وليس بفضل الكفاءة في إدارة شؤون الدولة.

وإذا ما استثنينا امتياز الذكور عن الإناث والأحرار عن العبيد في حق المشاركة السياسية المباشرة وذلك بصفتهم غير مواطنين ، واستثنينا الناحية النظرية لحق المشاركة أي باعتباره حق لجميع المواطنين فى المشاركة السياسية ، فإنه من الناحية العملية لم تكن التي تواظب على حضور جلسات الاكليزيا كالمستقرين في هناك إلا " فئات معينة فقط المدينة والذين لا يشغلهم عملهم بصفة دائمة عن حضور هذه الجلسات وأصحاب الدخل الثابت الذين لا يؤثر في دخلهم حضورهم الجلسات أو تغيبهم عن أعمالهم[5] .

يتضح من خلال ما سبق إن جمعية المواطنين لم تحظى بحضور مرتفع وان كانت أعلى مستوى سجل ارتبط بالعائد المادي المباشر ، فإن تدني الحضور بشكل عام ارتبط بعدم وجود عائد غير مباشر ، فمما لا شك فيه إن أقل ما كان يؤمل من وراء تلك المشاركة هو ميلها إلى تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بعد إحداث تغيير على الدستور أو على القوانين ، غير أنه من الواضح إن تلك المشاركة السياسية لم تتمكن

من إحداث ذلك ، كما إنها لم تتمكن من جعل ولو البعض ممن هم من طبقة الأجراء الأغلبية – يتمكنون من ممارسة العمل السياسي ، وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون المشاركة السياسية متدنية ، هذا فضلا عن أن قيادة المؤسسات السياسية ظلت مقتصرة على الطبقة الغنية ، أي إن معيار الاختيار لتولي تلك الوظائف هو مقدار الثروة التي يكتسبها المواطن ، أما الوسيلة لتولى تلك الوظائف فهي القرعة ، والتي " اختارت غالبا عديمو الكفاءة ، مما أدى إلى تضاؤل أهمية الحكام

---

1 المرجع السابق ، ص 161.

2 المرجع السابق ، ص 160.

3 (مجاهد ، مرجع سابق ، ص 30) .

4 (طاليس ، مرجع سابق ، ص 68) .

5 (الشيخ ، مرجع سابق ، ص 59) .

السياسية وارتفاع شأن القادة العسكريين العشرة "[1]. فمن الملاحظ إن ادخل القرعة في اختيار من يتولون منصب (الاركون) – رئيس السلطة التنفيذية – أدي إلى وجود غير الأكفاء في ذلك المنصب وذلك بعد أن كان يتم اختيارهم من بين الزعماء القديرين " [2]، وذلك أدى إلى ضعف المؤسسات السياسية ، في الوقت الذي أثبتت فيه المؤسسات السياسية التي تولى قيادتها قادة يمتلكون سمات خاصة مثل بركليس"[3] قدرتها على الأداء

ولا شك في أن ضعف أداء تلك المؤسسات السياسية والناجم عن عدم وجود قيادات كوفئا قد أدي إلي عدم وجود عائد من المشاركة السياسية ، وهو ما جعل أبرز المفكرين اليونانيين ينادون باختيار المؤهلين الذين يكتسبون المعرفة – وبالتالي غير مؤيدين لتلك الآلية في الاختيار ، وذلك لعدم توفيقها في اختيار الأكفاء أو المؤهلين لقيادة تلك المؤسسات السياسية ، نظر لان معيار الاختيار لا يستند أصلا لتلك الصفات . كما إن الوسيلة لا تستند ألا إلى اعتقاد غيبي في أن الآلهة ستتدخل لاختيار الأفضل

لقد سخر سقراط من تلك الوسيلة (القرعة) على الرغم من أنها قد اختارته هو أيضا " لعضوية المجلس – الخمس مائة – بل إلى مجلس الخمسين الخمس مائة – بل إلى مجلس الخمسين "[4]، ولا شك في أنه كان شاهد عيان على أعضاء ذلك المجلس وغيرهم ، وإن سخريته من القرعة جاءت نتيجة لما شاهده من نتائج لها ، أي في أنها السبب في أيجاد مواطنين غير أكفاء في قيادة المؤسسات السياسية ، فتلك الوسيلة خالية من أي معيار ألا الثروة ، وإذا كان يعتقد بأن القرعة تحقق المساواة بين المواطنين ، فهل المواطنون متساوون أصلا من حيث الكفاءة لتولي الأعمال القيادية لمؤسسات الدولة ، ونظرا لأن قرعة أثينا تختار من بين المرشحين[5] من الطبقة الأرستقراطية ، وليس من بين من يمتلكون المعرفة ، احتج سقراط ومن بعده أفلاطون على تلك الوسيلة ، ورغم احتجاجهم لم يستطيعا هم وغيرهم من رفض هذه الوسيلة كمعيار ، وذلك ليس لأنهم أقلية بل لأيمان الاثينين الغيبي في أن الآلهة هي الموجه للحياة وبالتالي فمن تختاره القرعة فقد باركته الآلهة

وإذا ما نظر إلى السمات الغالبة على تلك القيادات السياسية بشكل عام فإن تاريخ أثينا لا يخبرنا إلا عن الصراعات بين قيادات المؤسسات السياسية المتعاقبة ، والتي اتخذت من العنف وسيلة للوصول إلى السلطة وإن كان بعضهم قد لقي التأييد الشعبي ، هذا إضافة لتفضيلهم لمصالحهم الخاصة على المصلحة العامة ، وتشريعهم لبعض القوانين لأجل أغراض شخصية كقانون النفي مثلا ، أو منح رواتب لبعض الوظائف للحصول على التأييد الشعبي[6]*.

الخاتمة:

تناول هذا البحث الموسوم بـ (دولة المدينة ودورها في التطور السياسي أثينا نموذجا) كيف كانت أثينا مدينة يونانية وبسبب توافر خصائص وشروط وضعها الفلاسفة والسياسيون ارتقت إلى أن تصبح دولة مدينة، تطرق البحث للحديث عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودور المؤسسات السياسية في بناء نظام ديمقراطي متكامل الأركان.

---

1 (بكري ، 1985 ، ص 73) .

2 المرجع السابق ، ص 73 .

3 للتعرف على السمات الشخصية لبركليس ، انظر دستور الأثينيين ، مرجع سابق ، الفصل السادس والعشرون والسابع والعشرون ، أيضا (بكري، مرجع سابق ، ص 63 وما بعدها) .

4 (طاليس ، مرجع سابق ص 88) .

5 المرشحين : يقوم عدد ما في كل قبيلة بترشيح أنفسهم للمناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية ، وتقوم كل قبيلة باختيار عشرة منهم بالقرعة ، من الذين بلغوا السن القانونية أحرزوا ثروة ضخمة ، المرجع السابق : ص 26-27

6* لقد كان بركليس من كبار الساسة عند الاثينين وهو أحد الذين ترأسوا الحزب الشعبي ، وتقلد الحكم سنة 449 ق.م ، وهو أول من منح رواتب للمحاكم الشعبية الشعبية ، الأمر الذي أدى إلى التنافس على تولى تلك الوظائف ، وكان هدفه من وراء ذلك الأجراء هو كسب التأييد الشعبي والذي كان ينافسه فيه (جاه كيمن) وهو الأكثر منه ثراء والأكثر قدره بفضل ثروته للحصول على ذلك التأييد . انظر أرسطو ، مرجع سابق، ص . 71

الاستنتاجات:

1- استطاعت الطبقة الأرستقراطية التحكم في مورد الإنتاج الوحيد وهو الأرض الزراعية من تقاسم السلطة التشريعية مع الملك وذلك من خلال مجلس (أريوباجوس)

2- ظلت السلطة مركزة في يد بعض العائلات الأرستقراطية وظل الطريق إلى السلطة إما بالعنف أو نتيجة ائتلاف بعض رؤساء الأحزاب.

3- تمكن المواطنون عن طريق جمعية المواطنين من تولي أحد أهم الاختصاصات والتي كانت في السابق للمجلس وهي الحكم بالإعدام والحبس والغرامات.

4- تميز النظام الاثيني بالمساواة السياسية والسماح للمواطنين بحرية التعبير عن آرائهم في جمعية المواطنين.

المراجع:

1- طاليس أرسطو ، 1967، دستور الأثينيين، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، ترجمة اغسطينس بربارة .

2- ارنست باركر ، 1987 ، النظرية السياسية عند اليونان – الجزء الثاني

3_ شوفالييه جان جاك ، 1985 ، تاريخ الفكر السياسي : من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ترجمة محمد عرب صاصيلا .

4- الشيخ حسن، 1993، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

5- بكري حسن صبحي ، 1985 ، الإغريق والرومان والشرق الإغريقي الروماني ، الرياض ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع .

6- مجاهد حورية توفيق ، 1992 ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية .